



بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

«جهاز الحرير» نظم ورشة عمل حول ميناء مبارك الكبير



جانب من الحضور خلال ورشة العمل أمس (قاسم باشا)

خطوط المواصلات العالمية من بنك التنمية الإسلامي (ISDB) د. عمر خير، فيما حضر من الكويت جهاز المنطقة الاقتصادية الشمالية والقوة البحرية بوزارة الدفاع ووزارة الأشغال العامة وفريق المخطط الهيكلي الرابع من بلدية الكويت والمستشار العالمي بيركنز آند ويل.

ويعد مشروع ميناء مبارك الكبير البحري من أهم وأكبر مشاريع خطة التنمية الكويتية (كويت جديدة 2035) إذ سيسهم المشروع في انفتاح البلاد على العالم تجارياً واقتصادياً ويدعم خطة المواصلات والمنافذ التي ستكون أحد العناصر الرئيسية في تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي عالمي.

كونا: نظم جهاز المنطقة الاقتصادية الشمالية (جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان) ورشة عمل تدريبية رفيعة المستوى حول الجوانب الاقتصادية والقانونية والفنية لميناء مبارك الكبير، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCA) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

وذكر الجهاز في بيان صحافي أمس، أنه حضر الورشة المستشار الإقليمي للنقل واللوجستيات في منظمة الإسكوا (ESCA) د.عرب بدر والخبير من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية للشؤون الأوروبية (UNECE) جيفري هاملتون ورئيس ميناء تريبستي الإيطالي. وأضاف أنه حضر الورشة كذلك خبير

لمدة 7 سنوات.. لتشغيل وصيانة محطة معالجة مياه الصرف بالمصفاة

«ميد»: «كيبك» ترسي عقداً بمصفاة الزور على شركة فرنسية

وأشارت الى أن شركة فيوليا ستكون مسؤولة بموجب شروط العقد عن تشغيل وصيانة محطة معالجة مياه الصرف الصحي، والتي ستقوم بمعالجة وإعادة تدوير مياه الصرف بمعدل حوالي 1500 متر مكعب في الساعة، بالإضافة إلى مسؤوليتها أيضاً عن وحدة الاحتراق.

ويتعين عليها العمل لارتقاء بمعالجة المياه وإعادة التدوير إلى أعلى مستوى ممكن لتحقيق هدف إيصال معدل السوائل التي سيتم التخلص منها إلى الصفر. ومن المتوقع أن يتم تشغيل مصفاة الزور في يونيو عام 2021، وفقاً لمصادر صناعية. وختمت «ميد»، بالقول أن حزم الاعمال الرئيسية في مشروع المصفاة أصبحت حالياً في مرحلة الإنجاز وما قبل التشغيل.

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن شركة الصناعات البترولية المتكاملة «كيبك» منحت شركة فيوليا الفرنسية عقد تشغيل وصيانة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في مصفاة الزور جنوبي الكويت، وتبلغ قيمة العقد 63 مليون دولار، فيما تمتد فترة الالتزام به لسبع سنوات.

وأضافت المجلة أن محطة الزور تعتبر واحدة من أكبر مجمعات التكرير في العالم التي يجري بناؤها حالياً. وبمجرد بدء تشغيلها، ستبلغ طاقة المصفاة التكريرية 615 ألف برميل يوميا لترتفع بذلك طاقة التكرير في الكويت إلى أكثر من 1,5 مليون برميل يوميا.

مناخ السوق

أكياس بريد وليست زباله!



أحمد بومري
سكرتير تحرير الاقتصاد

بينما تنتشر صور تكديس أكياس البريد في المراكز البريدية الكويتية على مواقع التواصل الاجتماعي، وسط لامبالاة واستخفاف بهذا القطاع المهم، يبدو من المفيد التذكير بأهمية هذا المرفق الذي يعتبر سبباً من أسباب تطور دول عدة، وعلى رأسها أميركا.

في السوق الأميركية يعتبر قطاع البريد من ركائز تطور قطاعات عدة، على رأسها النقل والشحن وخطوط الإنتاج. وبفضل البريد، تطورت التجارة عبر الولايات الخمسين وتم تصريف البضائع بينها وتحريك الأسواق الأميركية لعقود طويلة.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، تمكنت الشركات الإلكترونية من العمل بسهولة بفضل البريد، وعلى رأسها أمازون، التي تعتبر اليوم شركة تريليونية.

فلولا كفاءة خدمات البريد لما تمكنت شركات إلكترونية عدة من توصيل المشتريات للناس إلى بيوتها، ولما لجأ الناس إليها كحل سريع لشراء البضائع وهم جالسون مرتاحون في بيوتهم، مطمئنون بأن ما سيطلبونه سيصل في موعد محدد ومن دون أي أضرار تذكر. «أمازون» نفسها هي قصة نجاح ساهمت فيها شركات البريد الأميركية، فلولا وجود بريد كفو لما انتشرت قرارات تسعير الودائع تتأثر بشدة بالديناميكيات التنافسية وتكاليف التحويل البريدية و«أمازون» بالصورة نفسها، لأنها في النهاية تريد توصيل البضائع ومشتريات الناس عبر شركات البريد من دون أخطاء وبمواعيد صحيحة.

والمشتري يهيمه خدمة التوصيل بشكل رئيسي والوقت الذي سيتلقى فيه بريده أو مشترياته، لدرجة أن «أمازون» طرحت خدمة «أمازون بريم» التي تركز على خاصة (من ضمن ميزات أخرى) توصيل أي طلب بأيام أقل من خدمة «أمازون» العادية. عمر البريد الأميركي نحو 300 عام،

بالإضافة إلى «مراكز». شهدت تعاملات السنة أشهر الماضية، 43 عملية شراء اسهم لموظفين بقيمة 186 ألف دينار اقتصرت على موظفي بنك بوبيان وشركة القرين، بواقع 112 ألف دينار لموظفي بنك بوبيان، 74 ألف دينار لموظفي شركة القرين.

مماثلة على سهم البنك، و3,7 ملايين دينار في يونيو، فيما لم تصل إلى مليون دينار في أشهر يناير وأبريل ومايو. شهدت فترة النصف الأول 13 عملية نقل ملكية على أسهم 6 شركات، هي «البترولية» و«المتكاملة» و«بيتك» و«الوطنية» و«الرابطة»،

تبين من الرصد أن صفقات استثنائية للمطلعين في شهري فبراير ومارس كانت وراء الغفزة في قيمة التعاملات، حيث بلغت القيمة في فبراير 39,7 مليون دينار بسبب عملية شراء كبيرة على سهم بنك الخليج، وفي مارس 58,8 مليون دينار جراء عملية شراء

أظهر الرصد أن تداولات النصف الأول من 2019 كانت عبارة عن 198 عملية بيع وشراء ونقل ملكية واستبدال غير نقدي، تمت على أسهم 37 شركة مدرجة، مقارنة مع 156 عملية تمت على أسهم 29 شركة في النصف الأول من العام الماضي.

ترقباً لتخفيضات «الاحتياطي الفيدرالي» المتوقعة للفائدة نهاية الأسبوع الجاري

«فيتش»: «بنوك الإنترنت» تخفض الفائدة على حسابات التوفير وشهادات الإيداع

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن البنوك التي تقدم خدماتها عبر الإنترنت خفضت أسعار الفائدة على شهادات الإيداع (CDs) وحسابات التوفير بشكل استباقي، تحسباً واستعداداً لتخفيضات مجلس الاحتياطي الفيدرالي المتوقعة على سعر الفائدة خلال اجتماعه نهاية الأسبوع الجاري، والتي ستساعد في تعويض الضغط الهبوطي على عوائد القروض، وما سينتج عنها من تقلص هوامش الفائدة الصافية.

وأشارت الوكالة في بيان صحافي بشأن أسعار الفائدة، إلى أنه من المفروض أن تتعرض تلك البنوك، التي تدفع بوجه عام أسعار فائدة على الودائع تتجاوز 2٪، لضغوط أقل فيما يتعلق بهوامش الفائدة الصافية مقارنة ببنوك التجزئة التي لم ترفع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال دورة تشديد الاحتياطي الفيدرالي للسياسة النقدية.

تخفيض الفائدة

ومضت الوكالة إلى القول أن العديد من بنوك الإنترنت بدأت تخفيض أسعار الفائدة على حسابات التوفير بعد رفعها في يناير، كما خفضتها على شهادات الإيداع بقوة منذ بداية العام أيضاً. وخلال الفترة التي سبقَت التخفيضات المتوقعة في أسعار الفائدة الفيدرالية، تراجعَت المعدلات المثوية السنوية للفائدة على حسابات التوفير في الأسواق المال لدى مجموعة من البنوك بقيادة Ally وCiti وSynchrony وماركوس، التابع لبنك غولدمان ساكس، وبنك باركليز، كما انخفض متوسط أسعار الفائدة على



صغيرة من ودايع تلك البنوك، وانتهت الوكالة إلى القول قدره 50٪. من جانب آخر، قالت فيتش إن متوسط ودايع البنوك التقليدية كان متواضعاً نسبياً خلال دورة سياسة التشديد للاحتياطي الفيدرالي، مما جعل قدرتها أقل على خفض معدلات الودائع مقارنة ببنوك الإنترنت. وارتفع متوسط سعر الفائدة على حسابات التوفير لدى البنوك بالإجمال إلى 10 نقاط أساس فقط (كما في 22 يوليو)، وفقاً لهيئة تامين بنوك الإنترنت مثل Ally وSynchrony من زيادة نسبية التمويل من خلال الودائع إلى المعدلات المستهدفة على المدى البعيد، ومن شأن ذلك تقليص احتياجات نمو الودائع الخاصة بها وإتاحة قدر أكبر من الانضباط التسعيري، والتي ينبغي أن تعزز هامش الفوائد الصافية.

الأول في ديسمبر 2015 حتى 30 سبتمبر 2018، بمتوسط قدره 50٪. من جانب آخر، قالت فيتش إن متوسط ودايع البنوك التقليدية كان متواضعاً نسبياً خلال دورة سياسة التشديد للاحتياطي الفيدرالي، مما جعل قدرتها أقل على خفض معدلات الودائع مقارنة ببنوك الإنترنت. وارتفع متوسط سعر الفائدة على حسابات التوفير لدى البنوك بالإجمال إلى 10 نقاط أساس فقط (كما في 22 يوليو)، وفقاً لهيئة تامين بنوك الإنترنت مثل Ally وSynchrony من زيادة نسبية التمويل من خلال الودائع إلى المعدلات المستهدفة على المدى البعيد، ومن شأن ذلك تقليص احتياجات نمو الودائع الخاصة بها وإتاحة قدر أكبر من الانضباط التسعيري، والتي ينبغي أن تعزز هامش الفوائد الصافية.

أيضاً على المنتجات ذات العائد المرتفع، مثل بطاقات الائتمان والائتمان غير المضمون، والتي تمكن بنوك الإنترنت أيضاً من دفع أسعار فائدة أعلى على حسابات الودائع.

ارتفاع الودائع

وبدأت ودايع بنوك الإنترنت في الارتفاع بشكل كبير في عام 2017 بعد ارتفاعات الضئيلة الأولى في رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي. وعلى النقيض من ذلك، تحركت بنوك الإنترنت بسرعة أكبر قبل بدء الاحتياطي الفيدرالي سياسته التيسيرية لحماية هوامش الفائدة الصافية مع تقلص العوائد على الأصول. وتراوحَت المعدلات التراكمية على ودايع بنوك الإنترنت السبعة التي تتتبعها فيتش ما بين 43٪ و61٪ من نقطة رفع سعر الفائدة الفيدرالي

شهادات الإيداع، فيما كانت التخفيضات الكبرى من نصيب شهادات الإيداع من فئة الخمس سنوات.

وقالت الوكالة أنه بالنظر للأمام فقد نجد «بنوك الإنترنت» تتردد كي لا تكون أول المبادرين بخفض سعر الفائدة إلى ما دون 2٪، وهو المستوى الذي يرى البعض أنه يمثل سقفاً نفسياً مهماً للمودعين، على الرغم من أن هذا سيعتمد إلى حد كبير على الدرجة التي سيخفف بها مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ومنحنى السعر الأجل.

ويبدو أن «بنوك الإنترنت» على استعداد لدفع أسعار أعلى على حسابات التوفير وشهادات الإيداع لأنها قد تحقق بعض الوفورات في التكاليف حالة كونها غير مضطرة لفتح فروع لتقديم الخدمات للعملاء وصيانتها. وترتكز هذه البنوك